

معركة إرادات بين أقطاب السلطة في السودان.. فلمن الغلبة

التفتيش عن حلول وسط لأزمة مجلس الشركاء



رؤى مختلفة

الدين ضو البيت، أنه لم تكن هناك ضرورة لوجود بند دستوري بشأن هذا المجلس.

وقال إن "الرفض الشعبي يتزايد بشأن هذا المجلس، والراجع هو الخيار الأنسب حتى لا يكون هذا المجلس مصدر توتر خلال الفترة الانتقالية".

وتضمنت تعديلات الوثيقة الدستورية، في نوفمبر الماضي، تمديد المرحلة الانتقالية 14 شهرا، على أن تنتهي بإجراء انتخابات.

تغول على صلاحيات تنفيذية وتشريعية يعكس نصوص الوثيقة الدستورية، وهو ما ترفضه الأحزاب السياسية والسلطة التنفيذية.

وأردف "لا أتوقع أن تتسع الخلافات بين أطراف السلطة بشأن المجلس إلى درجة أن يُغشى، والأرجح هو تحديد صلاحياته في حل الخلافات، وأن لا تكون له أدوار أخرى".

ورأى مدير مشروع الفكر الديمقراطي (مؤسسة غير حكومية)، شمس

وقال أمير بابكر عبدالله، كاتب ومحلل سياسي، إن مجلس شركاء الفترة الانتقالية منصوص عليه في الوثيقة الدستورية المعدلة لحل الخلافات بين شركاء السلطة، وليس للقيام بأدوار تشريعية أو تنفيذية. وأضاف بابكر "لكن يبقى السؤال هل هناك ضرورة لوجود مجلس شركاء الآن أم أن الأهمية هي لوجود المجلس التشريعي؟".

وتابع "قرار رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان بشأن هذا المجلس فيه

المظاهرات في الأحياء حتى سقوط البشير، رفضها لتشكيل المجلس ودعت إلى احتجاجات ضد أطراف السلطة الانتقالية. وأمام تزايد موجة الرفض أطل البرهان السبت، مشددا على أن مجلس شركاء الفترة الانتقالية تم التوافق عليه مع مجلس الوزراء، وهو مقترح من قوى الحرية والتغيير. وأكد على أن مجلس الشركاء سيعمل على حل الخلافات بين أطراف السلطة الانتقالية، قائلا إنه "ليس أداة للحماية على الدولة".

يعكس الصراع الدائر حاليا في السودان حول "مجلس شركاء الفترة الانتقالية" أزمة ثقة متجددة بين القوى المدنية والعسكرية، الأمر الذي يعزز الشكوك في مدى قدرة الطرفين على تمرير ما تبقى من الفترة الانتقالية بسلاسة.

الخرطوم - فجر مجلس "شركاء الفترة الانتقالية" خلافا حادا بين أقطاب السلطة في السودان، وهم المكون العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير ومجلس الوزراء، إذ توالى بيانات رافضة ومتحفظة على قرار تكوينه. وكان رئيس مجلس السيادة، الفريق عبدالفتاح البرهان، أعلن الأسبوع الماضي عن تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية مكونا من 29 عضوا، ومنحه صلاحيات عديدة. وسارعت الأطراف المدنية في السلطة الانتقالية إلى إعلان رفضها لهذا القرار، فيما تحفظ البعض على الطريقة التي تم بها تشكيل المجلس والصلاحيات الواسعة التي منحت له. وتباينت الآراء بشأن المجلس، فالبعض وصفه بأنه "انقلاب" وآخرون اعتبروه "تغولا" على مستويات الحكم المعلومة في الفترة الانتقالية، وهي مجالس السيادة والوزراء والتشريعي، فيما تبناه جزء آخر رأى فيه حلا لإنهاء التضارب والانقسام المسجل خلال الفترة الأولى من المسار الانتقالي.

وقال المجلس العسكري (المنحل) وقوى "إعلان الحرية والتغيير" وقعا في 17 أغسطس 2019، وثيقة دستورية بشأن تقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية. وحددت الوثيقة تكوين المجلس التشريعي بعد 3 أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، أي في يناير الماضي، لكنه لم يتشكل حتى الآن. واعتمد مجلس السيادة والوزراء في 2 نوفمبر الماضي، تعديلات



أمير بابكر عبدالله
لا أتوقع أن تتسع
الخلافات بشأن المجلس
إلى درجة أن يُغشى

ويقول متابعون إن الخلاف الدائر يتجاوز في واقع الأمر مسألة المجلس إلى عملية شد حبال بين طرفي نقيض يحاول كل منهما فرض نفسه صاحب الكلمة الطولى في القرار السوداني.

ويشير المتابعون إلى أزمة ثقة متجددة بين المكونين العسكري والمدني، وأن كل طرف يبدو متحفزا للانقضاض على الآخر الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التكهّن بمرور ما تبقى من الفترة الانتقالية بسلاسة.

وكان المجلس العسكري (المنحل) وقوى "إعلان الحرية والتغيير" وقعا في 17 أغسطس 2019، وثيقة دستورية بشأن تقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية.

وحددت الوثيقة تكوين المجلس التشريعي بعد 3 أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، أي في يناير الماضي، لكنه لم يتشكل حتى الآن. واعتمد مجلس السيادة والوزراء في 2 نوفمبر الماضي، تعديلات

مظاهرات في دارفور رفضا لخروج «يوناميد» قبل إحلال السلام الشامل

برعاية جنوب السودان. ورفضت حركة جيش تحرير السودان فرع عبدالواحد نور في دارفور التوقيع. ويضم الاتفاق ثمانية بروتوكولات تتعلق بقضايا ملكية الأرض والعدالة الانتقالية والتعويضات وتطوير قطاع الرحل والرعي وتقاسم الثروة وتقاسم السلطة وعودة اللاجئين والمشردين، إضافة إلى البروتوكول الأمني الخاص بالحكومة ليصبح جيشا يمثل كل مكونات الشعب السوداني.

عليها: لا لخروج اليوناميد، كلمة تطالب بقوات دولية لحمايتها". وعلى الرغم من أنه ومنذ العام 2016 لم تذلل وجهات بين الحكومة والمتمردين، إلا أن هجمات تحدثت ضد المزارعين والنازحين من وقت لآخر بواسطة ميليشيات قبلية. وقال يعقوب محمد، أحد المشاركين في التظاهرة، "نطالب ببقاء اليوناميد لحماية النازحين إلى حين اكتمال السلام". ووقع ممثلون عن الحكومة وأربع من حركات دارفور المتمردة اتفاقا للسلام رسمياً في 3 أكتوبر في جوبا

البشير، وسيطر المتمردون على مدينة "قولو" بولاية شمال دارفور. وبنهاية عام 2007، انتشرت قوة سلام مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحل محل قوة أفريقية تشكلت في العام 2004.

وبحسب شهود عيان، تجمع المئات من النساء والأطفال أمام مقر البيعة في مخيم "كلمة" الواقع قرب مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور. وقال هارون عثمان "حمل النازحون لافتات باللغة الإنجليزية والعربية كتب

الخرطوم - تظاهر المئات من السودانيين في "كلمة"، أكبر مخيم للنازحين السودانيين في إقليم دارفور غربي البلاد، للمطالبة بعدم خروج البيعة المشتركة للامم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (يوناميد) المقرر نهاية العام الحالي.

وأصدر مجلس الأمن الدولي قرارا في أكتوبر بخروج بعثة يوناميد من الإقليم الذي شهد اضطرابات منذ عام 2003 عندما تصدرت اقلية عرقية في دارفور ضد نظام الرئيس المعزول عمر

انتقد فيها حالة التسبب والخرق المسجل لقانون الطوارئ، داعيا حينها إلى ضرورة تطبيق القانون على الجميع. وأرسل المبعوثين منذ تسلمه للمنصب الأربعة الماضي، رسائل بأنه لن يتساهل مع تطبيق القانون، وكانت أولى تلك الرسائل في هذا الشأن اعذاره عن استقبال المهنيين بتولية المنصب،

واعتقد فيها حالة التسبب والخرق المسجل لقانون الطوارئ، داعيا حينها إلى ضرورة تطبيق القانون على الجميع. وأرسل المبعوثين منذ تسلمه للمنصب الأربعة الماضي، رسائل بأنه لن يتساهل مع تطبيق القانون، وكانت أولى تلك الرسائل في هذا الشأن اعذاره عن استقبال المهنيين بتولية المنصب،

فيصل المقداد بطهران في أول مهمة خارج سوريا

طهران - استقبل وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الاثنين نظيره السوري فيصل المقداد في طهران، في أول زيارة رسمية للوزير السوري للخارج. وقالت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان إن المسؤولين ناقشا خلال اللقاء القضايا الثنائية والإقليمية والدولية فضلا عن الحرب المشتركة ضد الإرهاب". وبحسب بيان الوزارة فقد شدّ ظريف خلال اللقاء على "ضرورة اليقظة والتشاور" بين إيران وسوريا بسبب "التطورات الإقليمية الأخيرة". ووصل المقداد إلى طهران مساء الأحد، ومن المتوقع أن يلتقي كبار المسؤولين الإيرانيين في الأيام القليلة المقبلة. وخلف المقداد وزير الخارجية السوري الراحل وليد المعلم في 22 نوفمبر، بعد وفاة الدبلوماسي المخضرم بربعة أيام. ومن المعروف عن المقداد قربه من الإيرانيين، ويقول متابعون إن اختيار الوزير الجديد طهران الوجهة الأولى ينطوي على دلالات عدة، لاسيما مع اقتراب تولي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة. ويبدو بايدن حماسية لتحقيق توافق مع إيران بشأن الملف النووي، لكن يبقى السؤال هل سيبقي على بنود الاتفاق السابق أم أنه سيوسع المجال بحيث يشمل أنشطة إيران المزعومة للاستقرار بالمنطقة، ومنها في سوريا. ويرى المراقبون أن اختيار دمشق لإيفاد وزير خارجيتها لطهران بدل موسكو يؤكد مدى النحاح هذا النظام بإيران.

سمير المبيضين أمام تحدي إعادة فرض هبة الدولة الأردنية

وهي عادة درج عليها المسؤولون في المجتمعات الشرقية. وقال وزير الداخلية الجديد خلال زيارة تفقيدية الاثنين إلى مديرية الأمن العام، إن عهد المجاملات والإسترضات ولين، وأشاد المبيضين بالحملات الأمنية التي نفذتها مديرية الأمن العام لضبط كافة المجرمين الخطرين والخارجين عن القانون، وخاصة المتورطين في جرائم البلطجة وفرض الإتاوات. وشدد وزير الداخلية على التعليمات التي أصدرها بعدم الإفراج عن أي شخص من المقبوض عليهم إلا بعد الرجوع إليه شخصيا وأنه لا مكان للمجاملات أو الإسترضاء وأن تطبيق القانون هو ما يحقق مصلحة الوطن. ويشهد المجتمع الأردني تحولات كبرى يعزوها خبراء اجتماع إلى الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها المملكة منذ سنوات وأثرت بشكل واضح على نفسية وسلوكيات خاصة شريحة الشباب في ظل مستقبل ضيق يتراءى أمامها. ويقول الخبراء إن حروب الجوار استقطبت الآلاف من الشباب الأردني، الذين قاضوا إلى العراق ومن ثمة إلى سوريا، ليجد هؤلاء الشباب أنفسهم مجبرين على العودة إلى ديارهم، بعد سنوات من المشاركة في صراعات عبثية، حاملين معهم نفسية هشة تميل إلى العنف والجريمة. وبلغت الخبراء إلى أنه من الظواهر الخطيرة المسجلة في المجتمع الأردني هو هروب الكثيرين إلى المخدرات التي باتت تلقى رواجاً كبيراً لاسيما

في الأوساط الفقيرة، فضلا عن انتشار الأسلحة بشكل لافت وبيعها أسلحة أوتوماتيكية تجتذب الشباب. وكان المدير العام للأمن العام اللواء حسين الحوامدة أبدى دهشة من كمية الأسلحة التي ظهرت خلال احتفال أنصار نواب نجحوا في الاستحقاق، وتسأل الحوامدة من أين جاءت كل تلك الأسلحة، لاسيما الأوتوماتيكية منها، الأمر الذي أثار موجة سخرية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي. ويرى خبراء الاجتماع أن كمن الخلل الأساسي في عدم استعمار الدولة لخطورة التحولات الطارئة على المجتمع الأردني، لا بل إن العديد من مسؤوليها غنوا المظاهر السلبية المتفشية من قبيل الإفلات من العقاب، من خلال تدخلاتهم لفائدة مرتكبي جرائم والتغطية على بعضهم خاصة بالنسبة إلى فاضي الإتاوات الذين أصبحوا يشكلون سلطة موازية.

عمران - تقع على عاتق وزير الداخلية الأردني سمير المبيضين مسؤولية كبرى في فرض القانون واستعادة هبة الدولة التي تضررت كثيرا خلال الفترة الماضية بسبب حالة الانفلات التي كان آخر تظاهراتها ما جد عقب الانتخابات التشريعية في نوفمبر الماضي. وجرى تعيين المبيضين، الذي سبق وتولى حقيبة الداخلية بين عامي 2018

عمران - تقع على عاتق وزير الداخلية الأردني سمير المبيضين مسؤولية كبرى في فرض القانون واستعادة هبة الدولة التي تضررت كثيرا خلال الفترة الماضية بسبب حالة الانفلات التي كان آخر تظاهراتها ما جد عقب الانتخابات التشريعية في نوفمبر الماضي. وجرى تعيين المبيضين، الذي سبق وتولى حقيبة الداخلية بين عامي 2018



ولي زمن المجاملات